مظاهر الطائفية في العراق- رؤية سوسيولوجية

ا . م.د. ميادة احمد عبد الرحمن الجدة جامعة بغداد – كلية الأداب قسم علم الأجماع

المقدمة

في كتابه (نظرية السلوك الجمعي) Theory of Collective Behavior يتكلم نيل سملزر عما يسميه Structural Conduciveness أو الكوامن البنائية التي تمثل نوعاً من الخلايا (الثقافية) النائمة المعززة بتجارب تتواتر بين مدة أو مرحلة تاريخية وأخرى . تتميز تلك الكوامن بكونها قابلة للتحول من كونها خبرة شبه مستقره في اللاشعور الجمعي ، إلى فعل تتناسب قوته طرديا مع شدة ومرارة الخبرة أو الخبرات السابقة ، إلى جانب شدة ومرارة الخبرة القائمة أو الممارسة على صعيد المواقع . بمعنى أن تلك الكوامن (النائمة) ما إن تجد بيئة ذات خصائص معينة حتى تتحول من خبرة ذات مضمون اجتماعي – تاريخي إلى فعل اجتماعي ، يعيد (ترسيبها) في العقل الجمعي ، وفي الوقت ذاته يجدد تأثيرها على مستوى الواقع . أن أحداثا معينة وعوامل مساعدة مثل الإشاعات تلعب دورها في أيقاظ تلك الكوامن .

في العراق لا يمكن غض النظر عن حقيقة أن العلاقات الاثنية – بما فيها الطائفية والدينية – كانت على مر التاريخ الاجتماعي تشهد توترات تتصاعد لتأخذ صورة صراعات دموية وخصوصا بتأثير عوامل مثل التدخل الخارجي (بل أن العراق كان ضحية الصراع التركي الإيراني لعدة قرون) وبتعزيز ومبررات تطلقها المنابر الدينية بنوع من (الحث) الطائفي الذي يشير ويوقظ تلك الكوامن فترتفع إلى السطح وتدفع باتجاه قياس الحاضر على الماضي بكل ما يعنيه ذلك من استحضار للعداوات والخبرات السلبية وخصوصا فيما يتعلق بقضيتين .

– الأولى : صدق العقيدة (الطائفية) وما يتصل بها من طقوس .
– الثانية : السلطة .

جاء الاحتلال الأمريكي ليصبح العامل الأساسي الذي خلق بيئة ذات تأثيرات مشجعة ودافعه باتجاه يقظة تلك الكوامن البنيوية ، ولاشك أن هذه البيئة ذات جذور تمتد إلى مؤتمرات لندن وصلاح الدين التي وضعت أسساً للمحاصصة على أساس الحجم السكاني وهي في الحقيقة أسس واهية إذ إن إعادة الاحتساب الديمغرافي - الطائفي – إذا لم يستثني الأكراد مثلا تؤدي إلى نتائج مختلفة . أدى الاحتلال إلى تدمير الدولة العراقية بكل ما تعنيه من تاريخ ومؤسسات وسلطة, ومن المعلوم أن السلطة هي التي تؤمن وحدة الهوية وهي التي تمنع تحول الولاءات المتعددة إلى انقساميات (لا دولتيه) أي قائمة على ولاءات أولية . لقد أدى انهيار السلطة الموحدة القادرة على ممارسة الإخضاع والإقناع إلى إطلاق تلك الكوامن البنيوية وأصبحت (السلطة) بمثابة (جائزة) تسعى إليها كل الجماعات الفرعية بتعبير (غيرتز في كتابه تأويل الثقافات) .

أدى تدمير سلطة الدولة ، وتشظي النسيج الاجتماعي وتعدد الولاءات إلى تركيبة في الحكم تعتمد مبدأ المحاصصة التي هذبت الإشارات إليها بمصطلحات مثل (الشراكة) و (الديمقراطية التوافقية) وغيرها من الشعارات المضللة . أن التركيبة الطائفية للحكم تعني في واقع الحال :

1. صراعات مصالح تقودها بتعبير الدكتور عبد الجليل الطاهر (أصنام) تتبنى وتروج وتجمل الفكر الطائفي وتبرره وتعززه بطقوس يومية .
2. صراعات تعكس رغبة متعاظمة في الحصول على مزيد من السلطة أي المزيد من (الكعكة) في دولة هشة .

في النقطة الأولى أصبحت موارد الدولة بمثابة إقطاعيات لرموز السلطات الطائفية وبالتالي انتشر الفساد بكل أشكاله . وفي النقطة الثانية أخذت الصراعات طابعاً دمويا لتحقيق .

- فكرة الأماكن الصافية أثنيا من الناحية الجغرافية .
- فكرة السكان الصافي طائفيا من الناحية الديمغرافية .

وكان القتل على الهوية والتهجير القسري وكلاهما أدوات للعنف ، فضلا عن تعزيز الهوية الطائفية لمؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية (أمن – شرطة – جيش..) بحيث يمكن استغلالها كغطاء للحفاظ على البنية الطائفية للدولة وتحقيق مبدأ (أستئصال الآخر) . إضافة إلى محاولات

منسقة ومنظمة لتقييد الحركة العلمية (في الجامعات) والثقافية (الاتحادات الأدبية والنوادي الثقافية) وتوجيهها لتعزيز الفكر الطائفي وما يترتب عليه من سلوكيات ومواقف ذات درجة عالية من التعصب التي تزداد تعاظماً بحيث تصبح كل حادثة أو واقعة طائفية بمثابة (قيمة مضافة) Added value بتعبير سملزر وبذلك يصبح التعصب أحد آليات الدفاع عن الهوية ويصبح ديوان العشيرة بديلا لقاعة المحكمة ، والأعراف بديلا للقانون . وفي السياق ذاته استغل الأكراد عناصر تلك البيئة ليواصلوا استكمال بنية دولتهم التي بدأت أولى خطواتها عام 1991 أثر حرب الخليج الثانية .

ونجحوا إلى حد ما في تهدئة (الكوامن) المستقرة في البنية الكردية والتي تستيقظ بين آونة وأخرى بين الحزبين الرئيسيين (وكلاهما عشائريان) أو بينهما وبين حزب التغيير الذي انشق عن حزب الرئيس جلال الطالباني.

في هذه الدراسة الوصفية التحليلية نركز على عناصر الدراسة وعلى ابرز مظاهر الطائفية ومنها :

- المحاصصة الطائفية .
- القتل على أساس الهوية الاثنية .
- التهجير القسري .
- استخدام أشكال متعددة من العنف .

العراق اليوم يواجه مصيرا غامضاً . وتلعب بأوراقه قوى عديدة خارجية وداخلية وتتعاظم في مؤسساته جرائم الفساد الإداري والمالي . وتتسع وتزداد خطورة مؤشرات الخلل الاجتماعي (الفقر والعشوائيات وتردي واقع التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية) وأهمها غياب الأمن ، وانهيار السلم الأهلي ، إلى غير ذلك مما يجعل مصير العراق غامضاً ومرشحا لنكبات جديدة .

اولا : عناصر البحث : يمكن تقسيم عناصر البحث الى مايلي :

1- مشكلة البحث :

تعتبر الطائفية (Sectarianism) من المشاكل التي تعصف بالمجتمع العراقي في الوقت الحاضر , والطائفية يمكن تعريفها (على انها التعصب على اساس المذهب والطائفة). أن لهذه الظاهرة كوامن متجذرة في كيان المجتمع , الأ انها لم تطفو على السطح الأ بعد الأحتلال الأمريكي للعراق في 9-4-2003 مما سوغ للطائفيين مبررات العنف الطائفي بكل أشكاله من قتل على الهويه والتهجير القسري . وثمة اسئلة يمكن ان تثار هنا , من المستفيد من اثارة النعرة الطائفية بين ابناء الشعب العراقي ؟ وماهي الأهداف التي تسعى الجهات المتبنية للطائفية الى تحقيقها ؟وهل ان الصراع الدموي في العراق هو صراع طائفي أم ان دوافعه واسبابه الحقيقية بعيدة عن التكوين الأجتماعي والمذهبي لبنية المجتمع العراقي ؟

وماهي أبرز مظاهر الطائفية في العراق ؟ اذن مشكلة البحث للتحقق في ماهية المظاهر الطائفية التي ادت الى تداعي التنظيم الاجتماعي للعراق

2- اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث في انه يحاول الولوج الى ابرز مظاهر الطائفية في العراق وتشخيص معالم تلك المظاهر , اذ ان تلك المظاهر وفرت ارضية للعنف المسلح والاقتتال بين طوائف المجتمع .

3-أهداف البحث :

يسعى البحث للتحقيق الأهداف التالية :

أ – ماهي الأسباب التي أدت الى بروز ظاهرة الطائفية في العراق ؟

ب – ماهي معالم الطائفية في المجتمع العراقي ؟

ج – ماهي تداعيات الطائفية على المجتمع العراقي

ثانيا : مظاهر الطائفية في المجتمع العراقي :

1 : المحاصصة الطائفية :

الطائفية كانت ضبابية الشكل قبل سنوات الاحتلال ، فالفرد العراقي كان لا يفرق بين الطائفية والعنف والتعصب وهذه المفردات لم تكن متداولة فيا بين الناس ، بالرغم من أن التنوع ألاثني والعرقي هي سمات بارزة في المجتمع العراقي ، وأساس تكوينه ، وتمثل نسيجاً متواشجاً متجانساً ، عاش العراقيون على امتداد ألاف السنين وهم لا يعرفون للطائفية والتعصب طريقاً . بالرغم من يقوله الدكتور علي الوردي بأن (مجتمع المدينة العراقية قائم على أسس التقسيمات المذهبية ، وأن العصبية تظهر في هذه المجتمعات كواحدة لتعبر عن هذا الواقع)[1] .

إن تعميق الأزمة الطائفية وترسيخ أسسها في النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي لم يكن وليد الصدفة البحتة ، وإنما كان مخططاً استعمارياً ، إذ عمل المحتل الأمريكي على تجزئة المجزأ في البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي ، حينما أثار النعرة الطائفية بين السنة والشيعة ، والمسلمين والمسبحين ، والعرب والأكراد والتركمان ، وحينما هاجم الرموز الدينية المتمثلة برجال الدين والمشايخ ، واقدح شرارة العنف الطائفي بين مكونات المجتمع العراقي قاطبة ، وبالتالي أسس لحكومة قائمة على أساس طائفي ، حينما أكد على المحاصصة الطائفية ، والتي هي توزيع المناصب الوظيفية وفقاً لمعيار الانتماء لطائفة معينة على أساس نسبة الطائفة العددية إلى المكون الطائفي القائم . ومن الغريب أن يتم التقسيم الوظيفي الحكومي على هذا الأساس الغير متبع في أي بلد في العالم ، والمفروض ان توزع المناصب على أساس الكفاءة والمهنية ، إن المحاصصة الطائفية التي أوجدها المحتل ووجد لها أرضاً خصبة بين الأحزاب السياسية التي ظهرت في العراق ، جرت على المجتمع العراقي ويلات ومشاكل وأثار سلبية مدمرة ومخربة ولا تزال الدولة والشعب يدفعون ثمنها .

لقد عملت قوات الاحتلال ومنذ دخولها للأراضي العراقية على تدمير العراق حينما تركت مؤسسات الدولة ، والإدارات الحكومية ، عرضه للنهب والسلب والتخريب من قبل أصحاب

([1]) د. علي الوردي ، طبيعة المجتمع العراقي ، مطبعة العاني – بغداد – 1965 ، ص1 .

النوايا السيئة والأنفس المريضة والعقول الضعيفة ، الأمر الذي أدى إلى إسقاط هيبة الدولة أولاً ، ونهب ممتلكاتها وتخريب مؤسساتها ثانياً[2] . وألزمت القوى السياسية العراقية بسقف زمني معين وضوابط محددة لأنجاز العملية السياسية برمتها ابتداءا من كتابه الدستور إلى أجراء الانتخابات وانتهاءاً بتشكيل الحكومة ، الأمر الذي أنتج بناءاً سياسياً مفككاً ، وحكومة غير منسجمة ، تتقاسمها المحاصصات الطائفية ، مما جعلها عاجزة عن حل مشكلات البلد ، وتلبية حاجات المجتمع على الأصعدة كافة[3] .

أن هذه العملية (بتشكيل الحكومة العراقية) أجهزت على العمل السياسي الحقيقي وخلقت ظروفاً جديدة في تعطيل بناء المؤسسات السياسية ، في حين استمرت الحكومات المتعاقبة على نفس الأسس وتحت مسميات متعددة (التوافق ، الوحدة الوطنية – والشراكة الوطنية) وهي في حقيقتها نوع من المحاصة الطائفية والتي حولت المجتمع العراقي إلى جماعات وتكتلات تتراوح بين التعصب والتطرف السياسي والمذهبي ، والانتماء للعشيرة والقبيلة بدلاً من الانتماء للوطن ، وبالرغم من كل ما سبق ذكره إلا أن الإحصائيات والمؤشرات تدلل على أن العراقيين ينزون الطائفية ويسعون إلى أمل تحقيق الديمقراطية ، ففي استطلاع للرأي اجري على أفراد المجتمع العراقي أشار إلى أن العراقيين ينظرون بجدية إلى أن الدولة يجب أن تكون قوية ، وأن جوهر الحكم الرشيد الذي يمثل حجر الزاوية في محاولة لحماية أمن الإنسان هو وجود حكومة قوية وبنسبة (99.1%) ونظام سياسي مستقر (96.4%)، وسلطة قضائية وقانونية مستقلة بنسبة (98.5%)[4] . إن الإسراع في أضعاف سلطة الدولة وتفكيكها من قبل المحتل جعلها غير قادرة على القيام بالمهمات السياسية الخاصة بالمرحلة الانتقالية ، وما بعدها أي بالحكومات التي تلت

([2]) نخبة من الباحثين – الطائفية في العراق – معهد الأبحاث والتنمية الحضارية المعارف للمطبوعات – بيروت – 2008 – ص69 .

([3]) نخبة من الباحثين – الطائفية في العراق – المصدر نفسه ، ص75 .

([4]) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008 ، ص102 .

المرحلة الانتقالية وامتدت إلى الوقت الحاضر ، تلك المهمات التي من أبرزها ضمان الأمن والاستقرار ، وبناء المؤسسات على أسس ديمقراطية ، وتصفية مظاهر التمييز العرقي والطائفي ، وإنهاء الترحيل والنزوح وعودة المهجرين والنازحين واللاجئين واحترام حقوق الإنسان وتأسيس حكومة مشاركة وطنية بدلاً من حكومة قائمة على المحاصصة الطائفية .

2 : القتل على أساس الهوية الاثنية :

إن القتل على الهوية أصبحت ميزة تميز بها المجتمع العراقي عن سواه من المجتمعات الأخرى بعد عامي (2006 – 2007) أي أن القتل أصبح على أساس طائفي ومناطقي من قبل مجاميع مسلحة ، وقد تغير العنف من شكله العمودي (السلطة باتجاه المجتمع وبالعكس) إلى عنفاً أفقياً بين مكونات المجتمع العراقي ، حيث اتخذ العنف طابعاً طائفياً وسياسياً ومناطقياً خاصة بعد التفجيرات التي حدثت للمرقدين العسكريين في مدينة سامراء في 2006/2/22 ، حيث تؤكد المؤشرات إن العنف ازداد بشكل كبير وقفز بشكل غير متوقع بعد تلك الحادثة ، حيث حصد العنف أرواح الآلاف من المواطنين العراقيين وعلى مختلف انتماءاهم الطائفية والاثنية ، وتوزع العنف على كافة المحافظات العراقية ليشمل المجتمع بأسره بكل أديانه وطوائفه وقومياته إلا أن معركة العنف خاسرة والكل فيها خاسرون .

وتشير البيانات المتوفرة أن أعداد ضحايا العنف الطائفي للمدة من (2004 – 2008) كانت وحسب السنين (2004 عدد الضحايا كان (5271) ضحية من المدنيين فقط (2005 عدد الضحايا 8093 ضحية) (2006 عدد الضحايا 17832 ضحية) (2007 عدد الضحايا 13692) (2008 عدد الضحايا 6786 ضحية) [5] . ونلاحظ من البيانات أن عامي (2006 – 2007) هي الأكثر دموية وقتلاً على الهوية بين المواطنين المدنيين العزل ، إذ كانوا ضحايا ثقافة العنف الطائفي التي أججها المحتل وأشعل فتيلها التعصب الطائفي. أما ضحايا العنف من الكفاءات والنخب العراقية (أساتذة الجامعات خصوصاً) تشير إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إن

(5) وزارة حقوق الإنسان – التقرير النهائي لعام 2008 . عدة صفحات .

أعمال العنف خاصة بعد عامي (2003 – 2008) قد حصدت أرواح الكثير من التدريسين والخبراء في الجامعات والمعاهد العراقية ، حيث بلغت عمليات الاستهداف لهذه الكفاءات (374) عملية ، وبلغت عمليات الاغتيال للأساتذة الجامعيين (256) أستاذ ، بينما بلغت حالات الاختطاف (72) حالة ، وبلغ عدد الجرحى (46) جريح[6] ويشير تقرير لمنظمة تعداد الجثث في العراق حول الضحايا في السنتين الأوليتين من الصراع وحتى يوم (2005/3/5) إن مجموعالضحايا بلغ (67375), وان هناك (13811) ضحية توفرت بيانات تفصيلية عنها , منها أن (82%) منهم ذكور بالغين وان معظم الضحايا تركوا أرامل وأيتام .

ومن الضحايا البالغات شكلت (9.6%) ودون (18) سنة شكلت الإناث (22.7%) ، وعلى العموم كانت القوات الأمريكية هي القاتل الأوحد بنسبة (37%) من الضحايا[7] .

ويتراوح عدد الضحايا المفقودين من السكان بين (155.000) و (490.000) لقد أظهر مسح الأحوال المعيشية أن (8%) من مجموع النساء كن أرامل مقابل (55%) متزوجات كما أن (11%) من الأسر العراقية تعيلها نساء[8] إضافة إلى النساء كان أطفال العراق يعانون أيضاً من القتل الطائفي وكانوا ضحاياً للتفجيرات التي طالت مناطق ومدن العراق وتعرضوا لليتم نتيجة لقتل أبائهم في الحرب أو في التفجيرات أو القتل على الهوية ، فقد بلغ نسبة الأطفال الأيتام في العراق حوالي (22%) بسبب مقتل أبائهم أو أخوتهم الكبار[9] .

([6]) وزارة حقوق الإنسان – التقرير النهائي – المصدر السابق .

([7]) د. كريم محمد حمزة المرأة العراقية بين عجز السلطة وتخلف المجتمع – مكتبة عادل – بغداد – 2014 ، ص201 .

([8]) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي و UNDP – مسح الأحوال المعيشية في العراق ج2 ، 2004 – 2005، ص41 .

([9]) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008 ، مصدر سابق ، ص85 .

إن العنف الطائفي والقتل على الهوية لم تقل نسبته بعد عام (2008) ولكنه موجود في المجتمع العراقي لكن ليس على وتيرة واحدة , ففي بعض السنوات انخفضت نسبة المقتولين على الهوية من المواطنين ، وفي سنوات أو شهور أخرى نلاحظ زيادة في نسبة القتل على الهوية ، وتشهد بعض مناطق العراق قتلاً وتصفية على الهوية لتفريغها من مكونها بذرائع وحجج شتى .

أن الصراع الدموي الذي يشهده العراق اليوم هو ليس وليد الحاضر وإنما هو إرث ثقافي امتد لحقب عديدة من الزمن ، لكنه لم يكن بهذا الشكل المتفجر في عراق اليوم .

3 : التهجير القسري :

الهجرة ، واللجوء والتهجير القسري والنزوح ، صور متعددة لوجه واحد كئيب الملامح لمأساة تزداد تفاقماً ، وتنعكس سلباً على البنية الديمغرافية والاجتماعية والسياسية .

لذا يمكن النظر إلى التهجير القسري بوصفه انتهاكاً فظاً لأمن لإنسان بكل ما يتضمنه من عناصر ، فهو يحرم الإنسان من حقه في الأمن والخصوصية ، وفي السكن مكاناً ، وملكية ونسيج علاقاتِ اجتماعية وتاريخاً من الخبرات والمصالح المشتركة ، وانتماءاً للمكان بكل ما يعنيه من رموز وذكريات تشكل جميعاً رصيد الإنسان الثقافي والروحي[10] .

إن الوطن قد أصبح في ظل الظروف السائدة طارداً لأبنائه, والمواطن حينما يهاجر إنما يركب المجهول على أمل أن ينجح في الوصول إلى بلد يقبله كلاجئ ، وإذا وجد هذا البلد فأنه قد وضع الخطوات الأولى لحياة جديدة تؤمن له الأمان أولاً ولكن غالباً ما تبقى مقوماتها وثقافتها وشروطها وحركتها غريبة عنه إلى حد كبير ، وقد لا يجد ذاته معها وبذلك يعيش في صراع جديد له مواصفات خاصة قد ينجح في التأقلم معها وقد لا ينجح[11] .

([10]) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008 – مصدر سابق – ص72 .

([11]) د. حامد السهيل– واقع مشكلات الاثنيات والأقليات في العراق – بيت الحكمة – بغداد 2012 – ص374.

لقد عانى العراقيون من أنواع من الظلم والعنف الدموي والطائفي الذي دفعهم للهجرة اما داخليا أي داخل مدن ومحافظات العراق أو خارجياً إلى خارج العراق ، وتشير الإحصائيات إلى ازدياد عدد الأسر المهجرة قسراً من مناطقها على (100) ألف أسرة وهو العدد المسجل رسمياً ، بل أن عدد المهاجرين داخلياً يقرب من مليون ونصف مليون فرداً . وفي الأيام الأخيرة ومع استمرار تطبيق (الخطة الأمنية) هاجرت مئات الأسر من مدينة تلعفر بعد أحداث طائفية دموية شهدتها المدينة في (2007/3/27) وأدت الى مقتل العشرات المواطنين وهدم عشرات المنازل , ومما يزيد من معاناة الأسر المهجرة ان كثيراً منها تقيم في مخيمات تفتقر لأبسط الشروط الصحية وبعضها الآخر يقيم في ثكنات عسكرية مهجورة (كما في ديالى والكوت), وفي بعض المناطق يقوم مسلحون بأحراق بيوت المهجرين أو تقوم عصابات بعمليات سرقتها[12].

وازداد عدد المهجرين قسرياً من مدنهم ومناطقهم في الآونة الأخيرة خصوصاً بعد أحداث الفلوجة والرمادي في محافظة الانبار ، إذ هاجرت العديد من الأسر نتيجة القصف العشوائي بالمدافع والطائرات إلى المحافظات المجاورة وإلى أقليم كردستان العراق .

لقد هُجرت الآن الأسر ، وقتل الآف الناس رجالاً ونساءاً وأطفالاً وشيوخا وخصوصاً في المناطق والمدن التي شهدت مواجهات عسكرية عنيفة في النجف والفلوجة ومدينة الصدر[13].

ووفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يبلغ عددالنازحين (1.7) مليون نازح داخلي ، إضافة إلى (2.2) مليون لاجئ أغلبهم في الدول المجاورة . وبحسب ما أوردته منظمة الهجرة الدولية (IOM) في تقريرها الصادر في (7 كانون الثاني 2007) يصل عدد النازحين داخلياً إلى (45029) عائلة ، أي نحو (270202) نازح ، يشكل النازحون في مدينة بغداد وحدها ثلثي هذا العدد . كما تشير البيانات وبحسب نشرة وزارة

([12]) د. كريم محمد حمزة ، د. فهيمة كريم رزيج – المرأة العراقية ، جدلية التكوين والتمكين – مكتبة عادل – بغداد –2014 – ص216 .

([13]) د. كريم محمد حمزة ، المصدر السابق نفسه ، ص209 .

الهجرة والمهجرين الصادر عن قسم المعلومات بتاريخ (21 تشرين الثاني 2007) بلغ عدد المهجرين بعد (شباط 2006) ولغاية (نوفمبر 2007) نحو (163574) عائلة ، عدد أفرادها (999772) فرداً يتركز (36%) منهم في بغداد[14]. كما بلغ عدد اللاجئين الى دول العالم حوالي (5) مليون لاجئ . ومهما كانت البيانات والاحصائيات التي تنشر هنا وهناك من منظمات دولية أو وزارات محلية فأنها لا تحدد حجم الظاهرة ولا تعطي صورة واضحة عن حجم العوائل المهجرة قسرياً ، وازدادت نسبة العوائل المهاجرة والمهجرة قسرياً في الوقت الحاضر نتيجة أعمال العنف والقتل على الهوية .

ويعاني المهجرون قسرياً من معاناة الحصول على السكن الملائم فهم يسكنون في مخيمات لا تتوافر فيها أبسط الشروط الصحية ويعانون حرماناً من التعليم والصحة والغذاء.

4- استخدام أشكال متعددة من العنف :

كان للاحتلال الامريكي في (9 نيسان 2003) وما نتج عنه من فراغ أمني وسياسات خاطئة قد ساهمت في تصعيد العنف وتركه يأخذ مدياته وكان من الممكن الحد منه أو حتى منعه . لقد انتشر العنف في العراق وخصوصاً العنف الطائفي كأنتشار النار في الهشيم ,فلم يسلم منه رجلاً أو امرأة أو طفلاً أو شيخا ,وتنوعت أساليب العنف بين القتل على الهوية والخطف والتهجير القسري ، والتفجيرات التي طالت أغلب مدن العراق ، إضافة الى العنف الداخلي أي داخل الأسرة فقد أزدادت حوادث الطلاق والتفكك الأسري نتيجة الزيجات من أسر من طائفة أخرى مما أدى الى تفكك البناء الاجتماعي ، كذلك فأن العنف الذي شهده العراق أدى الى ظهور حالات العوق والأمراض النفسية والعصبية بين أفراد المجتمع العراقي ، وتشير التقارير إلى اعتبار العراق من البلدان الأعلى نسبة من حيث العدد والنوع في الاعاقة الخاصة ، فبعد الاحتلال خلفت أعمال العنف المسلح والتفجيرات والاعتداءات الارهابية الألاف من الجرحى ذوي الاعاقة الخاصة

(14) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008 – مصدر سابق – ص78 .

لتنتظم تلك الاعداد الكبيرة من المعاقين الى الذين خلفتهم الحروب لتجعل بلدنا الأول في الترتيب العالمي من ذوي الاعاقة فيه .

لقد خلفت العمليات الارهابية في البلاد في عامي (2004-2008) حوالي (127808) جريحاً تكون نسبة ذوي الاعاقة منهم تتجاوز النصف حسب وزارة الصحة العراقية[15].

كما تشير التقارير إلى أن (90%) من الذين يقتلون من الرجال يخلفون ورائهم الارامل والأيتام من دون معيل كافٍ لهم . وتكشف الإحصائيات عن وجود أكثر من (70.000) أرملة في العراق ، وقد ازداد العدد إلى حوالي (4) ملايين امرأة أرملة[16]. وهذا العدد في تزايد مستمر .

ويتخذ العنف أشكالاً متنوعة فهو أما عنف طائفي أو سياسي إضافة الى عنف الاحتلال وما قام به من مداهمات على بيوت المواطنين الأمنيين واعتقال للأفراد وبث الخوف والرعب بينهم وبين عوائلهم واهانتهم بطرق غير انسانية إضافة الى ظهور العديد من المسلحين تحت مسمى (الميلشيات) التي اعتدت على حرمة الناس بالقتل والتهديد واحراق الجوامع والمساجد وترويع الناس الآمنين والاستيلاء على دور الناس بالقوة والتهديد من خلال التهجير .

وتتحدد عوامل العنف بما يلي:

1. استبداد بالحكم والسلطة يؤدي الى قتل مناخات الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية ويولد العنف الذي يبدأ من نبذ المعارض للسلطة انتهاءاً بقتل من لم ينسجم مع توجهات السلطة .
2. ظهور جماعات اسلامية مسلحة متطرفة من كلا الجانبين (سني –شيعي).
3. نجاح بعض قيادات الكتل والأحزاب الدينية والسياسية في نقل صراعاتهم الى قواعدهم ليتحول الصراع الى صراع الجميع ضد الجميع .

([15]) تقرير وزارة حقوق الانسان – مصدر سابق .

([16]) تقرير وزارة حقوق الانسان عن ضحايا الارهاب 2008 .

4. ظهور الخطاب الطائفي المتشنج ، الذي يرد الاعتداء على الآخر ، لأتفه الأسباب دون أي رادع إنساني .
5. أن الجماعات الدينية المتزمتة والمتصلبة تتميز برغبتها الشديدة في مقاومة مختلف تجليات المجتمع المدني والعلماني والديمقراطي القائم . لهذا تقوم بممارسة العنف وتأجيج الصراع كنوع من الدفاع عن الهوية الدينية المهددة وفق قناعات الجماعات الدينية[17].

إضافة الى عوامل أخرى كثيرة لا مجال لذكرها في هذه الورقة .

إذن العنف الطائفي والايديولوجي السياسي يمثل حالة من الفوضى التي يعيشها العراق اليوم .خاتمة : هل ثمة أمل ؟

اليوم ونحن نكتب هذه الدراسة نتابع تصورات وأراء العراقيين سواء من خلال قراءة الشعارات الانتخابية أو أراء المواطنين وحوارات المرشحين كما تقدمها الفضائيات, نجد ان كل العملية الانتخابية تدور حول كلمة واحدة هي (التغيير) وهي تعبير عن إدراك جمعي مفاده أو ملخصه (أن كل ما حدث كان خطأ). وان الشارع الاجتماعي لا يتطابق من حيث الرؤى وتصورات المستقبل مع الشارع السياسي . والأمل الحقيقي يتلخص أيضاً في بناء (دولة المواطنة) وقوامها : مواطن في الشارع ، وفي مؤسسات الدولة ، وفي السوق ، ومتدين في البيت أو في المؤسسة الدينية أي – باختصار – تغليب الولاء للعراق كوطن على الولاءات الفرعية الأولية .

أن يكون الإنسان من طائفة أو جماعة أثنية معينة ليس مثلبة بل هو أمر طبيعي في المجتمعات التعددية, لكن الخطر يكمن في ان تتحول تلك التعددية الى انقسامية بسبب إذكاء وايقاظ تلك الكوامن البنيوية التي ترهن الحاضر للماضي . وتجعل التاريخ قيدا على الفعل في الحاضر . أن بناء (دولة عراقية) ذات مؤسسات مستقرة قوامها مبدأ المواطنة ليس مستحيلاً ،

([17]) د. فريد جاسم حمود – العنف في العراق – ط1 – المركز القومي للاصدارات القانونية – القاهرة – 2012– ص139

لكنه صعباً إلى حد الاستحالة وخصوصاً إذا نظرنا الى الهدف من زاوية ما يحدث اليوم في الانبار وديالى والموصل .. بل حتى اذا نظرنا الى مواقف كثير من الجماعات الشيعية التي ادركت ان اللعبة الطائفية التي اخذت صورة المحاصصة لم تعد مقبولة خصوصاً مع ارتفاع معدلات الفقر (مثلاً : كان معدل الفقر في محافظة المثنى 49% في 2013 أصبح المعدل الأن 52%) ,اذن ليس ثمة رابح حتى الاكراد لن يربحوا إذا اعلنوا دولتهم لأنهم سيدخلون نفق صراعات دموية يعيشها الشارع الكردي اليوم .

هل ثمة أمل : ؟

نعم لكنه أقرب إلى الاستحالة إذا أخذنا في الاعتبار أن بعض السياسيين يواصلون خدمة مصالحهم الذاتية والحزبية ويزدادون ارتباطاً مع جهات خارجية لا ترى في العراق إلا حديقة خلفية أو ساحة لتصفية حساباتها مع دول أخرى كذلك يصبح الأمل مستحيلاً إن لم يصبح العراق فاعلاً اقليمياً متوازنا مدركاً لحقيقة ان عليه ان لا يغرد خارج السرب الهوامش :

1- د. علي الوردي ، طبيعة المجتمع العراقي ، مطبعة العاني – بغداد – 1965 ، ص1 .

2-نخبة من الباحثين – الطائفية في العراق – معهد الأبحاث والتنمية الحضارية المعارف للمطبوعات – بيروت – 2008 – ص69 .

3- نخبة من الباحثين – الطائفية في العراق – المصدر نفسه ، ص75 .

4- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008 ، ص102 .

5- وزارة حقوق الإنسان – التقرير النهائي لعام 2008 . عدة صفحات .

6- وزارة حقوق الإنسان – التقرير النهائي – المصدر السابق .

7- د. كريم محمد حمزة المرأة العراقية بين عجز السلطة وتخلف المجتمع – مكتبة عادل – بغداد – 2014 ، ص201 .

8- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي و UNDP – مسح الأحوال المعيشية في العراق ج2 ، 2004 - 2005 ، ص41 .

9- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008 ، مصدر سابق ، ص85 .

10- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008 – مصدر سابق – ص72 .

11- د. حامد السهيل – واقع مشكلات الأثنيات والأقليات في العراق – بيت الحكمة – بغداد 2012 – ص374 .

12- د. كريم محمد حمزة ، د. فهيمة كريم رزيج – المرأة العراقية ، جدلية التكوين والتمكين – مكتبة عادل – بغداد -2014 – ص216 .

13- د. كريم محمد حمزة ، المصدر السابق نفسه ، ص209 .

14- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008 – مصدر سابق – ص78 .

15- تقرير وزارة حقوق الانسان – مصدر سابق .

16-تقرير وزارة حقوق الانسان عن ضحايا الارهاب 2008 .

17-د. فريد جاسم حمود – العنف في العراق – ط1 – المركز القومي للأصدارات القانونية – القاهرة – 2012 – ص139 .